

الرياض تحتمي من اتفاق "أوبك" وتواصل إغراق العالم بالنفط

تملك السعودية المخزون النفطي الأعلى في المنظمة، ما يجعلها قادرة على تحميل خفض الإنتاج لأطول فترة ممكنة من دون التأثير على حصتها من السوق وهو ما يجعلها المتضرر الأكبر من اتفاق الدول المصدرة للنفط "أوبك" خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2016م، بالرغم من محاولة إيحائهما أنها تحمل العبء الأكبر منه.

هبة العبداء

نجح "أوبك" في التوصل إلى اتفاق تاريخي لخفض إنتاج النفط كانت السعودية الداعم الأكبر له ثم سارت باقي الدول الأعضاء في المنظمة الدولية على خطى السعودية. خديعة كبيرة نجحت بها السعودية وفقاً لموقع "سيكينغ ألفا" المتخصص بالسوق النفطية.

ويقول الموقع المهم أن الوضع ما بعد اتفاق "أوبك" الأخير "يبدو وكأنه سحب للنفط من الأسواق لكن في أحسن الأحوال سيختفي ذلك فقط مستويات مخزون النفط". ولن يؤثر تخفيض الإنتاج في السعودية كونها تملك هاماً مشابهاً كبيراً للمناورة وتستطيع ببساطة تخفيض جزء من الإنتاج الفائض على حاجتها وهو ما لن يؤثر على صادراتها.

وأيا كانت الكمية التي سيتم تخفيضها، فلن تؤثر على الكمية الذهابية إلى السوق. ويمكن لـ"أوبك" الاستمرار في الحديث عن تقليص الإنتاج كخفض للمصادرات، لكنها ستستمر في إغراق العالم بالنفط. وعلى الرغم من إيحائهما أنفسهما أن الدولة التي تحمل عبء الجزء الأكبر من الاتفاق، فالنظر إلى أن المملكة لديها المخزون الأعلى في المنظمة، فهي قادرة على تحمل خفض الإنتاج لأطول فترة ممكنة من دون التأثير على حصتها من السوق.

ويوضح الموقع نفسه أن "تقليم مخزونات النفط العالمية لا صلة له بأسعار النفط أو كمية الإنتاج إلى حدٍ كبير. فإذا كان السعودية أن تستمر في خفض مخزونها الاحتياطي بشكل تدريجي من دون أن تفقد حصتها في السوق، أو تعرض نفسها لمخاطر تتعلق بالطلب المحلي على الطاقة".

وتختتم "سيكينغ ألفا" بالإشارة إلى أن الأمر في حقيقته "لا يعدو كونه سحباً من المخزونات الحالية مع حفاظ الدول الموقعة على الاتفاقية وروسيا على حصتها من السوق بالرغم من موافقتها على تقليم

الانتاج .